جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق
==========

المطبوعات الجديدة

بالمكتبة العامة المشتركة مع مكتبة وزارة المالية

(خلال الفترة يناير/سبتمبر 2019 مع عرض تحليلي لأهم هذه المطبوعات)

إعداد

سعيد عبد الرحمن

باحث فني ثان

إشراف

ريهام صلاح

مدير عام التوثيق الالكتروني

(العدد (9) – أكتوبر 2019)

المحتويات

أولاً: المطبوعات ذات الصلة بالتجارة.	2
ثانياً: المطبوعات ذات الصلة بالصناعة.	3
ثالثاً: مطبوعات متنوعة.	4
رابعاً: خدمات المعلومات.	5
خامساً: عرض تحليلي لأهم المطبوعات.	6
الكتاب الأول: دور ومكانة الحكومة الالكترونية في ظل الأنظمة السياسية المقارنة.	6
الكتاب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية في ضوء تحديات العولمة الاقتصادية.	8
الكتاب الثالث: اقتصاديات العمل.	9
الكتاب الرابع: أسواق المال بين الأرباح والخسائر (العوائد والمخاطر).	10
الكتاب الخامس: النقود والتمويل الدولي.	12
الكتاب السادس: اقتصاديات البنوك والأسواق المالية.	13
الكتاب السابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق.	14
الكتاب الثامن: السياسات المالية.	16
الكتاب التاسع: التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الإقليمي: إدارة التغيير والتجديد – الآفاق– النتائج.	17
الكتاب العاشر: الحكومة المفتوحة (السياق العالمي والآفاق المستقبلية).	19
الكتاب الحادي عشر: الاقتصاد التحليلي (مدخل نظري).	21
الكتاب الثاني عشر: التعريفة الجمركية الجديدة: الصادر بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم 419 لسنة 2018.	22
الكتاب الثالث عشر: إدارة أداء المؤسسات الحكومية (مدخل تميز الأداء المؤسسي نحو بناء نموذج لتميز أداء الجهاز الإداري المصري في ضوء رؤية مصر 2030).	23
الكتاب الرابع عشر: قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2310 لسنة 2017.	25
الكتاب الخامس عشر: قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.	26
الكتاب السادس عشر: الاقتصاد التحليلي: مدخل تطبيقي.	27
الكتاب السابع عشر: المراجعة الإلكترونية.	28
الكتاب الثامن عشر: النظم الجمركية في ظل اتفاقيات التجارة الدولية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي.	29
الكتاب التاسع عشر: المدينة الذكية.	31
الكتاب العشرون: اقتصاديات الجمارك: النظرية والممارسة.	34

المطبوعات الجديدة

بالمكتبة العامة المشتركة مع مكتبة وزارة المالية

(خلال الفترة يناير/سبتمبر 2019 مع عرض تحليلي لأهم هذه المطبوعات)

==========

على الرغم من التطور التكنولوجي الهائل الذى نعيشه اليوم وتعدد أشكال ومصادر المعلومات وانتشار الكتاب الالكتروني، إلا أنه لا يزال الكتاب المطبوع متربعاً على أسواق ومعارض الكتب في جميع أنحاء العالم، حيث يعد أحد أهم الوسائل التي يلجأ إليها السادة الباحثون والمختصون للحصول على المعلومات المختلفة.

ويشمل هذا التقرير عرضاً لأهم المطبوعات الحديثة المتاحة للاطلاع عليها في المكتبة العامة لوزارة التجارة والصناعة المشتركة مع مكتبة وزارة المالية. وقد قامت المكتبة بعمل الإجراءات الفنية لهذه المطبوعات (الفهرسة – التصنيف) وفقاً لأحدث النظم العالمية. كما يشمل التقرير أيضاً عرض تحليلي لأهم المطبوعات باستخدام خدمة الاستخلاص كأحد خدمات المعلومات الغير تقليدية التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات لتلبية احتياجات مجتمع المستفيدين منها.

وتعتبر خدمة الاستخلاص من أهم الوسائل المستخدمة لاسترجاع المعلومات، حيث تم استخدام النوع المناسب من المستخلصات لهذا التقرير وهو ما يسمى بالمستخلص الوصفي (Indicative Abstract)، والذي يوفر الوقت والجهد وتكاليف البحث من خلال تقديمه للمعلومات بشكل موجز وشامل مما يساعد الباحث على انتقاء ما يناسبه من معلومات بسهولة ويسر.

وتأمل الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق أن يستفيد جميع السادة العاملين بالقطاعات المختلفة بوزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية من هذا التقرير، كما يسعدنا تلقى آرائكم ومقترحاتهم في هذا الشأن.

أولاً: المطبوعات ذات الصلة بالتجارة:

م	العنوان	المؤلف	تاريخ النشر
1	دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية في ضوء تحديات العولمة الاقتصادية	السيد محمد زكى حسن	2019
2	أسواق المال بين الأرباح والخسائر: العوائد والمخاطر	محمد عبدالله شاهين	2019
3	النقود والتمويل الدولي	سى بول هالوود	2019
4	الاقتصاد الدولي من الميزة النسبية حتى العولمة الاقتصادية	عبد المطلب عبد الحميد	2019
5	موسوعة الضرائب: الضرائب على الدخل – الضريبة على القيمة المضافة – ضريبة الدمغة – التهرب الضريبي	رضا السيد عبد العاطي	2019
6	التعريفة الجمركية الجديدة: الصادر بقرار السيد رئيس الجمهورية 419 لسن 2018	الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	2019
7	أثر استخدام المراجع الخارجي لأساليب التنقيب في البيانات على فعالية اكتشاف الأخطاء والتقرير عن الغش في القوائم المالية	دعاء حافظ إمام	2019
8	شرح معايير المحاسبة المصرية وأثرها الضريبية على ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة	مبروك محمد نصر	2019
9	المراجعة الإلكترونية	إسماعيل عبد السلام	2019
10	النظام الضريبي وأهداف المجتمع	سعيد عبد العزيز عثمان	2018
11	التعريفة الجمركية الجديدة	محمد يوسف سعيد	2018
12	قانون تنظيم التعاقدات العامة الجديد (المناقصات والمزايدات)	أسامة أنور	2018
13	اقتصاديات البنوك والأسواق المالية	محمود حامد محمود	2018
14	السياسات المالية	حامد عبد المجيد دراز	2018
15	النظم الجمركية في ظل اتفاقيات التجارة الدولية في مصر ودول	جلال جويدة القصاص	2018
16	الضريبة على القيمة المضافة بين النظرية والتطبيق	عاطف وليم أندراوس	2017
17	اقتصاديات الجمارك النظرية والممارسة	محمود حامد محمود	2017
18	المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد: مدخل متكامل	اليفين أ.ارنز	2013

ثانياً: المطبوعات ذات الصلة بالصناعة:

م	العنوان	المؤلف	تاريخ النشر
1	آلية مقترحة لتحقيق المواءمة والاتساق بين نظم المحاسبة الإدارية وإستراتيجيات التصنيع الحديثة	أشرف حسن محمود	2019
2	قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية	أسامة أنور	2018
3	الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية ومشروعات B.O.T	على عبد الوهاب نجا	2018
4	التخطيط الإستراتيجي للجودة في المؤسسات	أحمد السروي	2018

ثالثاً: مطبوعات متنوعة:

م	عنوان الكتاب	المؤلف	تاريخ النشر
1	دور مكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة	بارى عبد اللطيف	2019
2	اقتصاديات العمل	عصام بن هاشم الجفري	2019
3	الاقتصاد التحليلي: مدخل نظري	عبد المطلب عبد الحميد	2019
4	لائحة المخازن وفقاً لأحدث التعديلات	الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	2019
5	إدارة أداء المؤسسات الحكومية	يحيى عطوة الزنط	2019
6	الاقتصاد التحليلي: مدخل تطبيقي	عبد المطلب عبد الحميد	2019
7	الاقتصاد القياسي بالأمثلة	Damodar Gujarati	2018
8	قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية	عصام مهدى محمد	2018
9	قرار وزير المالية رقم 554 لسنة 2007 بشأن القواعد المنفذة لقانون التأمين الاجتماعي	أحمد كمال يونس	2018
10	التنمية المستدامة العربية: رؤية للتكامل الإقليمي: إدارة التغيير والتجديد – الآفاق – النتائج	حامد أحمد الريفي	2018
11	الموازنة العامة والتحليل الكلي	حامد عبد المجيد دراز	2018
12	المدينة الذكية	عبد الرؤوف محمد	2018
13	الحكومة المفتوحة	ترجمة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية	2017
14	الشرح والتعليق على قانون المرافعات المدنية والتجارية	مصطفى مجدي هرجة	د.ت

رابعاً: خدمات المعلومات:

تقدم المكتبة خدمات المعلومات للباحثين من داخل وخارج وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية، ونعرض فيما يلي بيان بأعداد الباحثين المترددين على المكتبة خلال الفترة يناير/سبتمبر 2019:

الشهر	عدد الباحثين
يناير 2019	28
فبراير 2019	30
مارس 2019	41
أبريل 2019	24
مايو 2019	30
يونيو 2019	14
يوليو 2019	29
أغسطس 2019	13
سبتمبر 2019	20

خامساً: عرض تحليلي لأهم المطبوعات:

الكتـاب الأول: دور ومكانـة الحكومـة الالكترونيـة فـي ظـل الأنظمـة السياسية المقارنة:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: بارى عبد اللطيف.
- الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية).
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف في هذا الكتاب تطور نظريات الفكر الإداري من النواة الأولى التي أسست للدولة كأهم منظمة تسير مجموع المصالح وتنظم مختلف الهيئات، حيث تغير هذه النظريات من قيمتها ومعاييرها. وتتمثل أهم هذه النظريات في بيروقراطية ماكس فيبر التي ركزت على الطابع الرسمي، ثم توالت النظريات التي حاولت كل منها تغطية أهم سلبيات سابقاتها مثل الإدارة العلمية، كما توالت الاتجاهات ليتحول التركيز إلى الجانب البشرى مع بروز الحركات النقابية والحزبية والجمعوية، إلا أن التطور العصري أثبتت وجوده بجدارة خاصة مع بروز مفاهيم عديدة كالجودة وانتقالها إلى الخدمة العامة وتدريجياً إلى عموم النظام السياسي، ليصبح المواطن مفهوماً محورياً تركز عليه مجمل الخدمات التي يقدمها النظام السياسي. وفي ظل هذه التطورات، برز عامل تقنية المعلومات كأهم عامل لجودة أكثر في مجال الخدمة العامة ومحاولة الاستفادة منها لتحقيق أهداف أخرى أهمها ممارسة مجموع الحقوق السياسية والمدنية بصيغة متاحة للمواطن عبر الشبكات المتاحة من طرف الحكومة وغيرها من الأهداف التي يعبر عنها بمصطلح الحكومة الالكترونية التي تركز أساساً على مدى شفافية وجودة وسرعة الخدمة.

كما تناول المؤلف أيضاً مبررات اختيار هذا الموضوع، والتي تنطلق أساساً من الرغبة في التجديد، وتنقسم إلى كل من:

1- الاعتبارات الذاتية: وتتمثل في التطرق إلى كل من موضوع معاصر ذي أهمية بالغة لدى الدولة والمجتمع، موضوع يتعلق بالإدارة العامة.

2- الاعتبارات الموضوعية: وتتمثل في كل من:

- التركيز على موضوع الحكومة الالكترونية يشكل اعتماداً نظرياً وعلمياً معاصراً وتغيير لمفهوم الخدمة التقليدي إلى المفهوم القائم على العديد من المفاهيم كالجودة والسرعة وغيرهما، ما جعل الاهتمام بها كنظرية وكاهتمام عملي.
- التركيز على ضرورة بناء الحكومة الالكترونية للدول النامية والعمل على إقحام المجتمع في هذا المسار رغم كل الظروف.

وقد تطرق المؤلف إلى مناهج البحث لعدم إمكانية الاقتصار على منهج واحد لبحث أو دراسة لهذا التوسع مما يجدر بنا استخدام مجموعة من مناهج البحث العلمي المتعددة التي تساعد في تفصيل وتقديم المعلومات على أحسن طريقة ويمكن إجمالها كما يلي:

- المنهج المقارن: وذلك في المقارنة بين مختلف تجارب الحكومة الالكترونية بالدول المتقدمة التي تعد نماذجاً، والدول الأخرى التي لم تكتمل شروط الجاهزية إلا في بعضها.
- منهج دراسة الحالة وذلك من خلال دراسات تجارب الحكومة الالكترونية.
- المنهج الإحصائي من خلال دراسة العديد من الإحصائيات والجداول.
- منهج تحليل المضمون: وذلك عند دراسة مشروع الجزائر الالكترونية 2013.

كما تناول المؤلف الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية وأهم التجارب المتقدمة للحكومة الالكترونية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، اليونان، ماليزيا، سنغافورة. وأهم التجارب العربية مثل الأردن، السعودية، الإمارات، مصر، الكويت، المغرب، دراسة واقع الجزائر للحكومة الالكترونية.

الكتاب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية في ضوء تحديات العولمة الاقتصادية:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: السيد زكى حسن.
- الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية).
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الكبرى والنامية والمتخلفة المنفتحة على الاقتصاد العالمي، أزمة مالية طاحنة، وهى الأزمة التي انفجرت في الولايات المتحدة وانتشرت منها عبر آليات الاستثمار المباشر وغير المباشر والتجارة والسياحة وحركة الأموال إلى مختلف بلدان العالم. وعلى الرغم من عصف الأزمة بالاستقرار المالي والاقتصادي في البلدان الرأسمالية، إلا أنها أعادت الاعتبار كمبدأ التدخل سواء من حكومات الدول المتضررة أو من المؤسسات الاقتصادية الدولية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام وضمان تشغيل قوة العمل ورأس المال ومنع انهيار المؤسسات المالية. ومن هنا تأتى أهمية هذا البحث الذي يتناول دور صندوق الدولي باعتباره وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة يهدف إلى منع وقوع الأزمات في النظام الاقتصادي الدولي، وذلك عن طريق تشجيع الدول المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة. وتكمن أهمية هذا البحث في توضيح علاقة صندوق النقد الدولي بالأزمات المالية الاقتصادية والمالية الدولية. وعلى الجانب الآخر سوف توضح سياسات صندوق النقد الدولي طبقاً للميثاق المنشئ للصندوق الخطوات الواجب اتخاذها تجاه الأزمات المالية ومدى فاعليتها مع التطبيق على بعض الأزمات المالية والاقتصادية وبصفة خاصة الأزمة المالية العالمية 2008 مع العرض التفصيلي لتطور آليات صندوق النقد الدولي في

مكافحة الأزمات المالية في ضوء التطورات والمستجدات الدولية المختلفة والعولمة الاقتصادية بالإضافة إلى النظرة المستقبلية لدور صندوق النقد الدولي. كما تناول المؤلف تداعيات وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008 على المستوى العالمي والاقتصاد المصري مع عرض بعض الأزمات المالية التي أصابت الاقتصاد المصري ودور صندوق النقد الدولي في معالجة ومنع هذه الأزمات باعتبار مصر دولة عضو مع عرض لسمات الاقتصاد المصري في الثلاثين عام الأخيرة. وقد انتقل المؤلف إلى عرض الآليات التقليدية لصندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية "الأثار والتقييم" وأيضاً تطور آليات صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية في ظل العولمة الاقتصادية.

الكتاب الثالث: اقتصاديات العمل:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: د. عصام بن هاشم الجفرى.
- الناشر: دار فارس العلمية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف توازن سوق العمل في ظروف المنافسة الكاملة والاحتكار التام للبائع، والاحتكار التبادلي، وتحليل النظريات التي يتحدد وفقاً لها مستويات الأجور، والسياسات التي تعالج المشاكل التي تواجهه أسواق العمل. ويهدف هذا الكتاب إلى التعريف بالأسس والنظريات المرتبطة باقتصاديات العمل وذلك من خلال أسلوب التحليل البياني والتحليل الرياضي، بالإضافة إلى بعض الأدوات الرياضية البسيطة قدر الإمكان ومعرفة محتوى ومضمون هذه النظريات وكل هذه الأمور تمثل الأدوات التحليلية وتحليل المشكلات التي تواجه المجتمع بأسلوب أكثر تعمقاً وتقدماً فضلاً عن أن الإلمام بنظريات وسياسات تحديد الأجور التي تساعد واضعي السياسات الاقتصادية في توصيف المشكلات التي تواجه

سوق العمل واتخاذ السياسات الأكثر في علاجها، والطلب على خدمات عنصر العمل من خلال بيان مفهوم عرض خدمات عنصر العمل وقانون عرض خدمات عنصر العمل، ومنحنى عرض خدمات عنصر العمل وخصائصه وكيفية اشتقاقه ومحددات عرض خدمات عنصر العمل، ومرونة عرض خدمات عنصر العمل ومحدداتها وتوازن سوق الخدمات عنصر العمل، ونظريات وسياسات الأجور. وأخيراً تناول المؤلف سوق العمل السعودي، فيعرض خصائص سوق العمل السعودي، والآثار الإيجابية والسلبية للعمالة المستوردة، ومفهوم ومعوقاتها والعوامل المساعدة في تنفيذ خطة السعودية وعزوف الشباب السعودي عن العمل الفني.

الكتاب الرابع: أسواق المال بين الأرباح والخسائر (العوائد والمخاطر):

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: محمد عبدالله شاهين.
- الناشر: دار حميثرا للنشر.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ نشر الكتاب: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تعتبر سوق رأس المال قاعدة رئيسية للنمو الاقتصادي، ومرآة للاقتصاد القومي، فهي تيسر تداول الأوراق المالية المعبرة عن الأصول، والوسيلة الفعالة في تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار، وتقدر كفاءة هذه الوظيفة وملائمة الأوراق المالية لحاجات السوق بقدر ما يتم التخصيص الأمثل للموارد. ويشهد العالم في الآونة الأخيرة ظواهر جديدة متلاحقة في عالم المؤسسات المالية من اندماجات وتحالفات، وظهور كيانات ضخمة قادرة على التوسع في خدماتها فضلاً عن عولمة العمليات المالية، وتكامل رأس المال على المستوى العالمي وانفتاح المؤسسات المالية بصورة متزايدة، نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والنقود والتجارة الالكترونية. وتعتبر أسواق رأس المال قاعدة

رئيسية للنمو الاقتصادي، ولا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق نتائج ملموسة دون رواج هذا السوق، فهي تيسر تداول الأوراق المالية المعبرة عن الأصول، والوسيلة الفعالة في تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار، ويقدر كفاءة هذه الوظيفة وملائمة الأوراق لحاجات السوق بقدر ما يحسن تخصيص الموارد، وبقدر ما يجعل تحركات الموارد المالية من مختلف الاستخدامات رشيداً، وخصوصاً إذا استرشدت بالأرباح وتوقعاتها.

وتزداد أسواق رأس المال أهمية في ظل ما يشهده العالم في الآونة الأخيرة ظواهر جديدة متلاحقة في عالم المؤسسات المالية من اندماجات وتحالفات فضلاً عن عولمة العمليات المالية نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والنقود والتجارة الإلكترونية، وظهور كيانات ضخمة قادرة على التوسع في خدماتها. ويكشف واقع الأسواق المالية في الدول العربية حداثة عهد معظم هذه الدول في إنشاء بورصات للأوراق المالية، ورغم ذلك فإنها قطعت شوطاً ليس هيناً خلال السنوات القليلة الماضية من أجل تطوير أسواقها المالية.

وفى ظل ما يشهده العالم من متغيرات مالية فإن هذه المتغيرات الدولية تضع العديد من التحديات أمام الدولة العربية للخروج من سيطرة الاعتبارات القطرية، والتوجه نحو تعزيز التكامل فيما بينها، وفى مقدمة ذلك التكامل المالي. ويهدف هذا الكتاب إلى التعرف على الأسواق المالية من حيث مفهومها وأنواعها ووظائفها والى أي مدى تحقق أسواق المال أرباح أم خسائر للمستثمرين بكافة أنواعهم وأنماطهم. كما تناول المؤلف صناديق الاستثمار وإدارة وتكوين محافظ أوراق مالية وأساليب تقييم الأوراق المالية والكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وأثر العولمة عليها، وواقع أسواق الأوراق المالية وأثر العولمة عليها، وواقع أسواق الأوراق المالية العربية، ومعوقات الأسواق المالية العربية وسبل معالجتها.

الكتاب الخامس: النقود والتمويل الدولي:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: س بول هالوود/ تعريف د.محمود حسن حسنى.
- الناشر: دار المريخ للنشر.
- مكان النشر: الرياض.
- تاريخ النشر: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

يعتبر كتاب "النقود والتمويل الدولي" من أكثر الكتب المهمة في هذا الحقل من حقول المعرفة الاقتصادية وتنبع أهمية هذا الكتاب من سمتين أساسيتين يتصف بهما، هما التبسيط والعمق في نفس الوقت، وفى ضوء ذلك، يكون هذا الكتاب مفيداً لكل من القارئ العادي صاحب الخلفية الاقتصادية العادية، القارئ المتخصص في مرحلة الدراسة الجامعية وما بعدها. كما يتسم هذا الكتاب بالتدرج المنطقي في عرض الموضوعات والقضايا التي يحتويها فقد بدأ باستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بحقل الدراسة ثم انتقل إلى دراسة النظريات المختلفة لتغير القضايا المطروحة في مجال النقود والتمويل الدولي. ولم يكتفي بذلك فقط فقد تناول الدراسات التطبيقية التي تمت للتحقق من صحة هذه النظريات. كما تناول المؤلف بعض القضايا المثارة الآن على ساحة الأحداث مثل عمليات التحرير المالي وانعكاساتها المختلفة، وقضية الديون الخارجية للدول الآخذة في النمو والدول الأقل تقدماً، وطرح الأفكار البديلة المقترحة لإصلاح النظامين المالي والنقد الدوليين.

كما تناول المؤلف بعض المفاهيم الأساسية للتمويل الدولي وأسعار الصرف الحاضرة والآجلة، والدخل وميزان المدفوعات، والجوانب الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المفتوح، وتنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي، وتعادل القوة الشرائية النظرية والبرهان العملي، والمنهج النقدي لميزان المدفوعات، وأزمات العملة وهجمات المضاربة، والمناطق المستهدفة لسعر الصرف والتعويم غير النظيف، وقاعدة الذهب الدولية النظرية

والتطبيق، وقاعدة الدولار: اليوم وخلال حقبة بريتون وودز والاتحادات النقدية والتدفقات الدولية لرأس المال الدول الآخذة في النمو، وتنظيم عملية التحرير الاقتصادي في الدول الآخذة في النمو، أسعار الصرف واقتصاديات دول التحول الاقتصادي، الديون العالمية، الإصلاح النقدي الدولي.

الكتاب السادس: اقتصاديات البنوك والأسواق المالية:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: د.محمود حامد محمود.
- الناشر: دار حميثرا للنشر.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تعتبر دراسة اقتصاديات البنوك والأسواق المالية أمراً لابد منه للمتخصصين في العلوم التجارية، لذلك فهو يتم إقراره على أبنائنا الطلاب في الفرقة الثانية في كليات التجارة في الجامعات المصرية. ولذلك اهتم المؤلف قدر المستطاع أن تكون موضوعات الكتاب غاية في التبسيط والوضوح بالقدر الذي يسهم في تسهيل الاستيعاب والفهم للدارسين. كما تناول المؤلف بعض الحقائق الأولية عن البنوك التجارية، ونظرية واقعية إلى ميزانية البنوك التجارية.

وتناول المؤلف أيضاً كل من الوظائف التقليدية والخدمية للبنك المركزي ودوره في التأثير على عرض النقود، أدوات السياسة النقدية وتطور وهيكل الجهاز المصرفي المصري وبرنامج تطوير وإصلاح القطاع المصرفي، مشروعات الدعم الفني لتطوير الجهاز المصرفي. ثم انتقل المؤلف إلى شرح السياسة النقدية، والتمويل والتنمية الاقتصادية للاقتصاد العربي من خلال وضع الخطة للمعلوماتية وتنفيذ وإدارة الخطة والآثار السلبية على شركات التأمين وإعادة التأمين العربية والآثار السلبية على شركات الطيران العربية

وعلى السياحة العربية وعلى أسواق المال العربية، والإنفاق الاستهلاكي والادخار القومي والاستثمار القومي والأثر المضاعف للوقوف على الدخل القومي.

الكتاب السابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق ومشروعات B.O.T:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: على عبدالوهاب نجا.
- الناشر: دار فارس العلمية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2018.

ثالثاً: عرض تحليلي للكتاب:

تعانى معظم الدول النامية من قصور الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية بها، وبخاصة موارد النقد الأجنبي نتيجة لعدم استقرار حصيلة الصادرات، فضلاً عن عدم كفايتها ومن هنا بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر مكملة لتمويل عمليات التنمية، وتتمثل هذه المصادر في بديلين أساسيين هما:

1- الاقتراض الخارجي: وقد لجأت الدول النامية إلى هذه الوسيلة لتمويل برامج التنمية بها، إلا أن ذلك الأمر قد ترتب علية زيادة عبء الديون الخارجية وعجزت الدول النامية في سداد أعباء هذه الديون، ولذا يعد الاقتراض الخارجي وسيلة لها أعبائها الاقتصادية والسياسية.

2- الانفتاح على العالم الخارجي ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية وبخاصة المباشرة منها، والتي تعتبر من الوسائل المرغوبة في تمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية في الوقت الحاضر في ظل انتهاجها لسياسة الحرية الاقتصادية وزيادة درجة

الانفتاح على العالم الخارجي، وتبنى عديد من هذه الدول لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع مستوى العولمة على المستوى الدولي. لذا تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم وسيلة للتمويل الخارجي في الدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تسهم في تعزيز احتياجات هذه الدول من موارد النقد الأجنبي، كما تقترن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعديد من الجوانب الإيجابية لعل أهمها: الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية والتنظيمية، توفير مزيد من فرص العمل، رفع مستوى الإنتاجية، الارتفاع بمستوى الأداء التصديري، وكلها عوامل تفتقد إليها الدول النامية.

وتمثل الطاقة الاستيعابية محدداً أساسيا لقدرة الاقتصاد القومي على استيعاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتحدد الطاقة الاستيعابية بعديد من العوامل أو المحددات، سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية مثل حجم السوق المحلى ومستوى البنية التحتية، ودرجة الانفتاح الخارجي، ومعدل النمو الاقتصادي ومدى الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وقد ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة بمعدلات كبيرة وقد تم الجزء الأكبر من هذه التدفقات من خلال الشركات متعددة الجنسيات، حيث ازدادت تدفقات هذه الاستثمارات من نحو 13.4 مليار دولار عام 1970 إلى نحو 1 تريليون دولار مع نهاية الألفية الثانية، 1.7 تريليون دولار عام 2011 كان نصيب الدول النامية منها نحو 48% من تلك التدفقات.

وعلى الرغم من أن المنطقة العربية تضم عدد كبير من الدول وتمتلك قدر كبير من الثروات الطبيعية والظروف الملائمة إلا أن نصيبها النسبي من هذه التدفقات كان محدوداً ولم يتناسب مع إمكانياتها. فقد كان نصيب الدول العربية من هذه التدفقات 3.8% عام 1970، وحتى في أقصى ارتفاع حققته هذه التدفقات في عام 2011 كان نصيب الدول العربية منها 2.8%. هذا بالإضافة إلى وجود تفاوت كبير فيما بين الدول العربية وبعضها من هذه التدفقات، حيث تركزت معظم التدفقات من هذه الاستثمارات في استخراج البترول وتصنيعه، ومن ثم استحوذت الدول النفطية على النصيب الأكبر منها الأمر الذي يوضح أن هذه التدفقات لم تتناسب مع ما تتمتع به تلك المنطقة من إمكانيات ووفرة نسبية في

الموارد الطبيعية، وبالتالي لم تحقق الاستفادة من تزايد الاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة نصيبها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يسهم بدور فعال في تحقيق التنمية بها على غرار النماذج الناجحة في هذا الشأن مثل الصين ودول جنوب شرق أسيا. كما تزايد في الآونة الأخيرة شكل جديد للتحويل وهو ما يعرف بنظام مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T، وتزايد دور هذا الأسلوب من الاستثمار والتمويل وبخاصة في تمويل مشروعات البنية الأساسية، والذي أحد الوسائل الحديثة لتحويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وهو يمثل أحد أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمار الدولى. كما تناول المؤلف الأساس النظري والتحليلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، والدراسات التطبيقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول العربية.

الكتاب الثامن: السياسات المالية:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: د. حامد عبد المجيد دراز.
- الناشر: دار فارس العلمية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2018.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف القواعد والأسس العلمية لتصميم وتقييم السياسات المالية، وما مر بها من تطورات حتى الفكر المعاصر كما تعرض لتطبيق هذه الأسس العلمية لتحقيق التنمية الاقتصادية. كما تناول أيضاً دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر استكمالاً لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية وكيف تساهم السياسات المالية إذا صممت وفقاً للأسس العلمية في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخول. كما تناول تطور أسس السياسات المالية وخطوات تطبيق المالية الوظيفية،

والسياسة المالية والتنمية الزراعية من حيث دراسة وتحليل القطاع الزراعي والخطوات الأساسية للسياسة المالية المقترحة في مجالات السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية والسياسة الائتمانية ومفهوم العبء الضريبي وأعماله وأساليب قياسه والسياسات المالية وتنمية القطاع العام من حيث نشأة القطاع العام وتطوره، والخصائص المميزة لشركات القطاع العام، وجدوى السياسات المالية في تنمية القطاع العام.

الكتاب التاسع: التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الإقليمي: إدارة التغيير والتجديد – الآفاق – النتائج:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: د. حامد أحمد الريفى.
- الناشر: دار التعليم الجامعي.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2018.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

حرص المؤلف في هذا الكتاب أن يقدم لكل أفراد وحكومات الشعوب العربية خاصة الشباب، طاقة هذه الأمة ومبعث عزتها ورضائها وأداة بناء الحاضر والمستقبل، كدعوة مخلصة لتحفيز وتنشيط إرادة التغيير والتجديد لديهم من أجل بناء الحاضر، لصناعة مستقبل آمن نحدد فيه موقعنا بين الأمم، ونرسخ مكانتنا بينهم كأطراف فاعلة ومؤثرة في المنظومة العالمية أياً كان شكل النظام السائد عالمياً، لأن من يملك القدرة على التغيير والتجديد يتواءم بسهولة مع المتغيرات العالمية، محافظاً على التقدم والتطور، مؤكداً على وحدة واستقلال ورفاهية بلاده فالتغيير هو الأداة الوحيدة القادرة على إيجاد الحلول لجميع المشكلات التي نعانى منها من تخلف وما تعنيه هذه الكلمة من فقر وجهل ومرض، وما إلى ذلك من مشكلات، كما أن التغيير هو طريقنا إلى التجديد والابتكار والاختراع. كما

تناول المؤلف مجالات التغيير التي يجب أن نقوم بتغييرها إيجابياً في مجتمعاتنا (بعض المفاهيم في الاتجاهات والصادرات – التقاليد – الثقافة – النظم – المؤسسات – قضايا الإنتاج – قضايا الاستهلاك – التكنولوجيا – النظرة إلى العلم والاتصالات – علاقاتنا مع دول العالم – تعاملنا مع عناصر البيئة – الهواء – الماء – التربة) وغير ذلك من الأمور السلبية المطلوب تغييرها جزئياً أو كلياً محلياً أو إقليمياً أو دولياً. وتناول المؤلف أيضاً التنمية المستدامة العربية، وما يجب أن تعرفه عنها والتغيرات المطلوب إحداثها لإنجاح وتحقيق التنمية العربية، والآفاق الجديدة للتنمية المستدامة العربية ومصادر الطاقة المستدامة: الآفاق والآمال العربية التي تمثل أفاقاً واعدة تضيف موارد جديدة للوطن العربي.

وقد انتقل المؤلف من الحديث عن التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الإقليمي– وجاءت موضوعاته لتعبر عن رؤيته في كيفية تطويع التنمية المستدامة القومية كآلية تستخدم في تذليل الصعاب، وفتح الأبواب المغلقة أمام تحقيق التكامل العربي الاقتصادي، فبدأ الحديث عن محاولات التكامل العربي الاقتصادي "بين الحقائق والبدائل والممكن" ثم انتقل إلى الحديث عن النظام الاقتصادي العربي أزمته وتعثره، وأثر الثورة العلمية والاتصالات والتكنولوجيا المتطورة في تشابك هذه الأزمة، والحلول المقترحة لإحداث الانفراجة لها– وكذلك تحدث عن بدائل التكامل العربي الاقتصادي وخيارات النهوض بالتعاون العربي، وبيان نتائج تحقيق التنمية المستدامة القومية كأدوات عملية على أرض الواقع يشعر بها المواطن العادي، وترى الحكومات فيها حلاً للعديد من مشاكلها، مما يساعد في بناء جسور الثقة والتقارب والتشاور والتنسيق والتعاون بين الأجيال الشابة وأيضاً عند كبار السن، ويرى الجميع كيف أن التنمية المستدامة هي الأداة – الغاية – الحماية – الدعم الإستراتيجي للتكامل العربي في شتى المجالات لتحقيق الوحدة العربية وظهور الوطن العربي كنظام إقليمي بارز بين النظم الإقليمية العالمية.

الكتاب العاشر: الحكومة المفتوحة (السياق العالمي والآفاق المستقبلية):

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2017.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

قطعت الحكومة المفتوحة طريقاً طويلة حتى الآن، ففي العقود الماضية اجتمع الإصلاحيون من القطاع العام والمجتمع المدني من أنحاء العالم واتحدوا في حركة عالمية تجسدت في تأسيس شراكة الحكومة المفتوحة في عام 2011 ولقد أدت الطبيعة المختلفة لأجندات الحكومة المفتوحة لدى الدول إلى احتواء هذه الأجندات على أهداف سياسية متنوعة كثيرة. كلها تنشأ بدءاً من التركيز على تعزيز الشفافية مروراً بأهداف أكثر طموحاً مثل تعزيز الديمقراطية وتحقيق النمو الشامل. ولكن لا تزال إصلاحات الحكومة المفتوحة بشكل عام ومبادرات مشاركة المواطنين بشكل خاص قائمة إلى الآن على مفاهيم فضفاضة، تم تنفيذها استناداً إلى منهجيات غير موحدة على الإطلاق ولا ترتبط بنتائج السياسة الوطنية الإستراتيجية وفى هذه الأيام هناك وعى متزايد بشأن التأثيرات الأكثر شمولاً اللازمة لنجاح تطبيق ممارسات الحكومة المفتوحة ومشاركة المواطنين وكيف يمكن لهذه الممارسات أن تساعد في ترجمة مطالب المواطنين والاستجابة لها على نحو أفضل واستعادة ثقتهم في المؤسسات العامة. ويقدم المؤلف تحليلاً شاملاً يستند إلى البيانات المتوافرة حول كيفية التطبيق الحالي لممارسات الحكومات المفتوحة من قبل الدول والتحديات الرئيسية التي تواجهها والفرص غير المستغلة المتاحة لدعم الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في مجال وضع السياسات العامة وتعميم الخدمات وتقديمها وقد جاء الاستبيان والإطار التحليلي الذي يستند عليهما التقرير نتاجاً لعمل الأمانة لمنظمة التعاون

التنمية الاقتصادية على صناعة السياسات العامة المفتوحة والشاملة والذي امتد لما يزيد على عقد ويتضمن هذا العمل تقارير موضوعية ومراجعات حكومات مفتوحة خاصة بدول محددة تم إثراؤها من خلال الحوار السياسي الذي أجرى داخل لجنة الحكومات العامة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشبكات الإقليمية الثلاثة حول الحكومة المفتوحة والمبتكرة التي تستضيفها المنظمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة جنوب شرق أسيا.

ويصدر هذا الكتاب في وقت يزداد فيه اعتراف الدول بعدم القدرة على تناول القضايا السياسية المعقدة التي تشغل النقاشات السياسية اليوم من خلال السلطة التنفيذية وحدها وتضم بعض هذه الدول السلطات الحكومية الأخرى مثل السلطة التشريعية والسلطة القضائية ومؤسسات الدول المستغلة والحكومات المحلية. ومن ثم نمضي قدماً في سبيل الوصول إلى ما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالدولة المفتوحة عن طريق تضمينهم في الأجندة الوطنية للحكومة المفتوحة ولكن تتماشى نتائج هذا الجهد الحثيث دائماً مع توقعات المواطنين ومطالبهم ومن هذا المنطق يساعد هذا التقرير في ضمان توافق إصلاحات الحكومة المفتوحة مع الظروف الحالية وتحقيق المرجو منها من خلال البيانات الدقيقة والتحليلات المستندة إلى الأدلة.

كما تناول المؤلف تطوير إستراتيجية واحدة شاملة للحكومة المفتوحة، وإنشاء بيئة تمكينية لإستراتيجية الحكومات المفتوحة، ومتابعة وتقيم استراتيجيات الحكومة المفتوحة، ودور المواطنين والمجتمع المدني في إصلاحات الحكومات المفتوحة وكيفية مشاركة المواطنين بطريقة صحيحة في دورة السياسة، والاتجاهات المستقبلية للحكومة المفتوحة.

الكتاب الحادي عشر: الاقتصاد التحليلي (مدخل نظري):

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عبدالمطلب عبدالحميد.
- الناشر: الدار الجامعية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف علم الاقتصاد والمنهجية الاقتصادية التي أصبحت لغة القرن الحادي والعشرين. ولأن المعرفة الاقتصادية وحدها لا تكفى لاستيعاب المقررات الاقتصادية وفهم علم الاقتصاد، بل لابد من اكتساب القدرة والمهارات التحليلية أيضاً. ومن هنا كان عنوان الكتاب (الاقتصاد التحليلي – مدخل نظري) مما يعنى تناول موضوعاته النظرية الاقتصادية بمفهومها الجزئي والكلى في إطار تحليلي مبسط ومعمق في نفس الوقت من منطلق أن الاقتصاد يفهم ولا يحفظ. وبالتالي، اشتمل الكتاب على كل من المفاهيم الأساسية حول الاقتصاد التحليلي، تحليلات نظرية الطلب ومرونات الطلب، تحليلات نظرية سلوك المستهلك وتوازنه باستخدام المنفعة الحدية ومنحنيات السواء، نظرية الإنتاج وتحليل تكاليف الإنتاج، تحليل نظرية سلوك المنتج وتوازنه باستخدام منحنيات الناتج المتساوي، والتعريف بالمشروعات الاقتصادية وأنواعها وأهدافها. كما تناول المؤلف هيكل الأسواق وخصائص كل سوق وتوازن المنتج في سوق المنافسة الكاملة، وتوازن سوق المنافسة الاحتكارية، وتوازن سوق احتكار القلة، وتوازن سوق الاحتكار الكامل، ثم انتقل إلى الحديث عن تحليلات الطلب والعرض لعناصر الإنتاج وتحديد أسعار خدماتها في السوق. كما تناول المؤلف أيضاً تحليلات اقتصاديات الرفاهية، وتحليل الاقتصاد الكلى ودوره في

الدخل القومي، وطرق قياس الدخل القومي ومفاهيمه، ودور النموذج الكينزي في تحديد الدخل التوازني، وتحليل دالة الاستثمار ودورها في تحديد الدخل التوازني.

الكتاب الثاني عشر: التعريفة الجمركية الجديدة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم 419 لسنة 2018:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: وزارة التجارة والصناعة.
- الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 419 لسنة 2018 بإصدار التعريفة الجمركية والمذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية بإصدار التعريفة الجمهورية والاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع والقواعد العامة لتفسير النظام المنسق. ثم تناول الحيوانات الحية، ومنتجات المملكة الحيوانية ومنتجات المملكة النباتية، وانتقل إلى القسم الثاني شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية ومنتجات تفككها دهون غذائية محضرة، وشموع من أصل حيواني أو نباتي ومنتجات صناعة الأغذية، وسوائل كحولية وخل ومنتجات معدنية والمنتجات الكيميائية أو الصناعات المرتبطة بها. كما تناول المؤلف الحديث عن الصلال وجلود خام والجلود المدبوغة ومصنوعات هذه المواد ولوازم السفر والحقائب اليدوية وأوعية مماثلة لها والمصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز) والخشب ومصنوعاته " فحم خشب" والمصنوعات من القش أو الحلفاء والعجائن من خشب أو مواد ليفية سليولوزية أخر، والورق المقوى (نفايات وفضلات) بغرض إعادة التصنيع، والمواد النسجية ومصنوعاتها، وأصناف الأحذية وأغطية الرأس ومظلات المطر

ومظلات الشمس ومصنوعات من حجر أو أسمنت أو حرير صخري ومنتجات الخزف والزجاج ومصنوعاته والمعادن عادية ومصنوعاتها وآلات وأجهزة آلية والمعدات الكهربائية وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت ومعدات النقل، وأدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي. أو للقياس أو للفحص والمراقبة أو للقياس والضبط الدقيق وأدوات وأجهزة للطب أو الجراحة وأصناف صناعة الساعات وأدوات موسيقية وأجزاء ولوازم هذه الأدوات والأجهزة والأسلحة وذخائر وأجزاؤها ولوازمها والسلع ومنتجات متنوعة وقطع للمجموعات وقطع أثرية وتحف فنية.

الكتاب الثالث عشر: إدارة أداء المؤسسات الحكومية (مدخل تميز الأداء المؤسسي نحو بناء نموذج لتميز أداء الجهاز الإداري المصري في ضوء رؤية مصر 2030):

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: د. يحيى عطوة الزنط.
- الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

يعتبر علم الإدارة العامة من ضمن العلوم الاجتماعية التي تركز على دراسة الطرق المثلى لقيام المؤسسات الحكومية بأعمالها والوصول بأدائها إلى تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة. ولم تتوقف جهود العلماء والباحثين الحثيثة والمضنية للبحث عن فلسفات ونظريات معرفية وأساليب ومنهجيات عمل تطبيقية لإدارة أداء مؤسسات الدولة لتمكينها من القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها بكفاءة وفاعلية ووفق منظومة ثقافية تنتصر لقيم الحيادية والشفافية والنزاهة والقبول بالمساءلة، ليس لتأكيد شرعية وجودها فحسب إنما لكسب ثقة عملائها مما تقدمه من خدمات أيضاً وبما يضمن لها المرونة

المطلوبة لسرعة الاستجابة لمتغيراتها البيئية والتكيف معها لضمان بقائها. ويتفق الباحثين والخبراء في مجال "الإدارة العامة" على أن المؤسسات الحكومية تواجه تحديات هائلة في بيئتها الإستراتيجية منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين فرضتها متطلبات الانتقال إلى الألفية الثالثة وإرهاصات نظام عالمي جديد أخذ في التشكيل. ويأتي في مقدمتها كل من:

- تنامي حاجة الإدارة الحكومية إلى تأكيد إمكاناتها وقدرتها التنافسية الوطنية والدولية.
- قصور أداء المؤسسات الحكومية وعجزها في بعض الأحيان عن الوفاء برغبات عملائها وإشباع حاجاتهم الحالية والمستقبلية.
- عدم قدرتها على التأقلم للمتغيرات البيئية المتسارعة الداخلية منها والخارجية وتخلفها عن مواكبة التطور الإداري والتكنولوجي ومتابعة المناهج والأساليب الإدارية الحديثة التي تسعى لتطوير الأداء والتحسين المستمر في إدارة عملياتها لإشباع حاجات ورغبات المجتمع الحالية ومراعاة متطلبات الاستدامة وحقوق الأجيال المستقبلية.
- تدنى معدلات الثقة في الحكومات وقدرة مؤسساتها على الاستجابة المطلوبة لتحقيق التوازن والتكيف والتناغم مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية الهائلة في الوقت الراهن. الأمر الذى نتج عنه شعور عدم الرضا المجتمعي العام عن أداء المؤسسات الحكومية، وظهور ذلك في ارتفاع معدلات شكوى المواطنين من تدنى معدلات ومستوى جودة الخدمات الحكومية المقدمة.

كما تناول المؤلف بعد ذلك كل من التأصيل النظري لأدبيات إدارة الأداء المتميز في الفكر الإداري، إدارة تميز الأداء المؤسسي ومتطلبات تحقيق التميز ومرتكزاته ومداخله، نموذج مقترح لتميز أداء المؤسسات الحكومية المصرية.

الكتاب الرابع عشر: قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2310 لسنة 2017:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: أسامة أنور.
- الناشر: دار العربي للنشر والتوزيع.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ نشر الكتاب: 2018.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2310 لسنة 2017 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017 من خلال عرض الأحكام العامة والأنشطة والمجالات الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار والمسئولية المجتمعية للمستثمر. ثم انتقل إلى الحديث عن التيسيرات والحوافز المتعلقة بالمستثمر عن طريق تنظيم إقامة المستثمرين غير المصريين واستخدام العاملين الأجانب والضمانات والحوافز الخاصة والإضافية. كما تناول المؤلف أيضاً مركز خدمات المستثمرين من خلال عرض كل من تنظيم مركز خدمات المستثمرين وأدلة وإجراءات الاستثمار ومكاتب وشهادات الاعتماد، تأسيس الشركات وتخصيص العقارات اللازمة للاستثمار والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية والحرة، تنظيم بيئة الاستثمار والجهات القائمة على شئون الاستثمار، إجراءات الرقابة اللاحقة والتفتيش والحوكمة والتظلمات.

الكتاب الخامس عشر: قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عصام مهدى محمد.
- الناشر: دار محمود للنشر والتوزيع.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

يعد قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2016 أحد أبرز البنود الأساسية لتطبيق خطط الإصلاح الإداري التي تم إقرارها من مجلس الوزراء في أغسطس عام 2014 واعتمادها من رئيس الجمهورية بهدف تحسين أداء مؤسسات الدولة والخدمات التي تقدمها للمواطنين، والحد من الفساد الإداري ومكافحته على أسس جديدة من حيث الفصل بين مقدم ومتلقي الخدمة. وكان لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري دوراً يعد من أبرز أدوار الحكومة والتي بدأت في تفعيل وتطبيق برامج وسياسات من شأنها مكافحة الفساد الإداري. ويأتي على رأس قائمة هذه السياسات إصدار قانون الخدمة المدنية، والذي يهدف إلى القضاء على منظومة الفساد في الدولة فضلاً عن إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي كان من بين أهدافها وضع إستراتيجية محددة لمحاربة الفساد في مصر. وتهدف الدولة ممثلة في وزارة التخطيط بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى إلى تحقيق الشفافية والمصارحة واللامركزية بجانب استهداف الإصلاح التشريعي والمؤسسي وتنمية الموارد البشرية بالجهاز الإداري واستغلالها بالشكل الأمثل بما يعود بالنفع على المجتمع. كما يتم إصلاح الإدارة المالية ومكافحة الفساد الإداري بشكل عام من خلال عدد من المحاور يأتي على رأسها إتاحة الخدمات المقدمة للمواطنين وتطويرها من خلال منظومة ميكنة الخدمات وإعادة تعريف دور الدولة والعديد من القوانين الجديدة حرصت

الدولة مع الجهات المسئولة بتعديلها مما يسهم في تحسين المناخ الإداري كقانون حرية تداول المعلومات وقانون حظر تعارض المصالح للعاملين بالدولة.

وتعتمد محاور إصلاح الجهاز الإداري للدولة على مكافحة الفساد أولاً ثم التوسع في تطبيق اللامركزية وإصلاح الإدارة المالية للقطاع الحكومي وإصلاح منظومة إدارة وحماية الأصول الحكومية مع المتابعة والتقييم وتحسين العلاقة بين المواطنين وأجهزة الدولة. وتتم عملية الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومي والإداري للدولة من خلال تعديل وتحديث الهياكل التنظيمية ودعم الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى إصلاح شامل لنظم التعين والتقييم والترقية، وكذلك هيكلة المرتبات والأجور من خلال جدول أجور معدل. وكان يتعين تغيير القانون رقم 47 لسنة 1978، والذي مضى علية فترة كبيرة من الزمن وبات لا يلبى التغير الجذري الذي لحق بالمجتمع المصري، كما أنه يتضمن أحكاماً لا تستطيع مكافحة الفساد، وكان ينبغي للحكومة أن تصدر بديلاً عن القانون رقم 47 لسنة 1978 فكان قانون الخدمة المدنية رقم81 لسنة 2016، والذي صدر بهذا الاسم ليوضح أن فلسفته قائمة على خدمة المواطنين. كما أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم 81 لسنة 2016 وهو القانون المعروف باسم قانون الخدمة المدنية والذي ينظم العمل الإداري في جمهورية مصر العربية. كما تم إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1216) لسنة 2017. وقد تناول قانون الخدمة المدنية كل من الأحكام العامة والوظائف والعلاقة الوظيفية وتقويم الأداء، الترقية،والنقل،والندب، الإعارة، الأجور والعلاوات، الأجازات، السلوك الوظيفي، التأديب، انتهاء الخدمة.

الكتاب السادس عشر: الاقتصاد التحليلي: مدخل تطبيقي:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عبد المطلب عبد الحميد.
- الناشر: الدار الجامعية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف الهدف من دراسة كيفية استخدام الاقتصاد التحليلي وهو الوصول إلى القرارات الإستراتيجية الرشيدة على مستوى المشروع الاقتصادي وكذلك على مستوى الاقتصاد القومي من منظور السياسات الاقتصادية التي تعمل على الإدارة الاقتصادية الفعالة والتي تتسم بالكفاءة على مستوى المشروع الاقتصادي وكذلك على مستوى الاقتصاد القومي. كما تناول المؤلف السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي والسياسة التسويقية وتعظيم الطلب على منتجات المشروع الاقتصادي والسياسة السعرية وربحية المشروع الاقتصادي. كما تناول المؤلف سياسة الإنتاج على مستوى المشروع الاقتصادي وسياسة الاستثمار على مستوى المشروع الاقتصادي والسياسة الاقتصادية الكلية والسياسة المالية والسياسة النقدية، بالإضافة إلى سياسات الاستثمار على المستوى الكلى وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي.

الكتاب السابع عشر: المراجعة الإلكترونية:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: إسماعيل عبد السلام محمود.
- اسم الناشر: مؤسسة شباب الجامعة.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2019.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف تعريف المراجعة بأنها الفحص الإنتقادي المنظم للبيانات والمعلومات الواردة بالدفاتر والسجلات المحاسبية بهدف إبداء رأى فني محايد عن مدى دلالة الحسابات والقوائم المالية الختامية عن نتيجة الأعمال ودلالة الميزانية عن المركز المالي للمنشأة. ويتحقق الهدف النهائي للمراجعة عن طريق تحديد المراجع لمجموعة من الأهداف الفرعية، كما يقوم بالبحث عن أدلة الإثبات الملائمة التي تحقق له هذه الأهداف واستخدام

الأساليب الفنية الملائمة للحصول على هذه الأدلة وتطبيق الإجراءات السليمة لتنفيذ هذه الأساليب الفنية وتطبيقها. كما أوضح أن العالم يمر في وقتنا الحاضر بثورة تكنولوجيا المعلومات، هذه الثورة التي نشأت وانتشرت مع تطور وانتشار أنظمة الحاسب الآلي في كافة مجالات الحياة.

وقد أدى انتشار نظم الحاسب الآلي إلى اعتماد معظم منشآت الأعمال وغيرها من المنظمات بصفة أساسية في تشغيل بياناتها على أنظمة الحاسب الآلي. بل لم يقتصر الأمر على مجرد تشغيل البيانات، بل امتد إلى استخدام هذه الأنظمة في نقل وتداول البيانات وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها. ومن ثم فقد انتشرت أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات وانتشرت معها أنظمة التجارة الإلكترونية وأنظمة الأعمال الإلكترونية وأنظمة الخدمات الحكومية الإلكترونية. وقد أثرت بلا شك أنظمة الحاسب الآلي وتطبيقاته في مجال نظم المعلومات المحاسبية على مقومات النظام المحاسبي وعناصره الأساسية وعلى أنظمة الرقابة الداخلية وعلى أساليب وإجراءات تشغيل البيانات وتوصيل المعلومات إلى المستخدمين. كما تناول المؤلف أيضاً مفهوم الرقابة الداخلية ومخاطر نظم المعلومات المحاسبة الالكترونية والإطار النظري لإجراءات المراجعة الإلكترونية وأصول المراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والإنترنت وأثر التشغيل الإلكتروني على هيكل الرقابة الداخلية وطبيعة عملية المراجعة ودور مراجع الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية ودور المراجعة الإلكترونية في تحسين جودة الأداء المهني والضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات ونظام الرقابة الداخلية في البيئة الإلكترونية.

الكتاب الثامن عشر: النظم الجمركية في ظل اتفاقيات التجارة الدولية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: جلال جويدة القصاص.
- اسم الناشر: دار التعليم الجامعي.
- مكان النشر: الإسكندرية.

- تاريخ النشر: 2018

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

أوضح المؤلف في هذا الكتاب أن النظم الجمركية تختلف في الأصل من دولة إلى أخرى من حيث أن النظام الجمركي هو أداة السياسة التجارية سواء من حيث الحمائية أو مقتضيات الحصيلة الجمركية على اعتبار أنها إحدى الطرق الجبائية، مع أنه في الآونة الأخيرة تداخلت تلك النظم وتقاربت نظراً لجهود العولمة ومنظمتي التجارة والجمارك العالميتين، لكن مع ذلك يبقى لكل نظام جمركي علامات تميزه عن غيره حيث تختلف ظروف كل بلد عن الأخرى. لذلك بدأ المؤلف بتحديد الإطار العام للضريبة الجمركية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى ضريبة القيمة المضافة التي ورثت ضريبة المبيعات في مصر، ذلك أن الضريبة الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على السلع المستوردة هما ضرائب غير المباشرة. كما تناول المؤلف قواعد الاستيراد والتصدير المطبقة في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم الإجراءات الجمركية في مصر ودول التعاون الخليجي، حيث تعبر قواعد الاستيراد والتصدير والإجراءات الجمركية عن مدى سهولة أو صعوبة مرور السلع المصدرة أو المستوردة إلى الدولة. ومن ثم تقدير مدى قدرة السلعة على المنافسة، ثم تطرق المؤلف بعد ذلك على قواعد المنشأ المطبقة في مصر ودول التعاون الخليجي.

كما تناول المؤلف الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الدول الأخرى سواء أكانت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مثل الكوميسا – الإفتا – اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي – اتفاقية مصر وتركيا – مصر ولبنان – البحرين والولايات المتحدة الأمريكية – المشاركة المصرية الأوروبية. ثم انتقل المؤلف إلى النظم الجمركية الخاصة المطبقة في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي مثل السماح المؤقت – الدروباك – الإفراج المؤقت أو ما يعرف بالإدخال المؤقت في دول الخليج – المناطق الحرة – المستودعات العامة والخاصة، بالإضافة إلى القوانين والنظم المتعلقة بالإعفاءات الجمركية المطبقة في مصر والسلع المعفاة طبقاً لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم 186 لسنة 1986 والسلع الخاضعة لنظام الإعفاءات في نظام القانون الجمركي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي

كالإعفاءات الدبلوماسية والإعفاءات العسكرية للقوات المسلحة وقوى الأمن والأمتعة الشخصية والأدوات المنزلية ومستلزمات الجمعيات الخيرية. كما تناول المؤلف أيضاً الحديث عن مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية أو التعهدات السعرية طبقاً لاتفاق المادة السادسة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، أحكام التهريب الجمركي والتحكيم في قانون الجمارك المصري رقم 66 لسنة 63، قواعد التحكيم المكملة له في قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994، دراسة الالتزام التجاري وتسهيل التجارة في مصر كأحد أهم المستجدات في النظم الجمركية الحديثة، تسهيل التجارة من إدارة المخاطر الجمركية والمراجعة المحاسبية اللاحقة.

الكتاب التاسع عشر: المدينة الذكية:

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عبد الرؤوف محمد محمد إسماعيل.
- اسم الناشر: روابط للنشر والتوزيع.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

لقد أدى تسارع وتيرة عصر إنترنت الأشياء إلى جعل بناء المدن الذكية أمراً ضرورياً، حيث يتوقع أن يعيش نحو 70% من سكان العالم في المدن الذكية بحلول عام 2050، والتي أصبحت أولوية رئيسية في السياسة العامة بالنسبة للحكومات والإدارات ولصانعي القرار في جميع دول العالم. ويمكن أن تكون المدن الذكية مدناً صممت وأنشئت بطريقة ذكية منذ البداية، أو مدينة تقليدية تم تحويلها تدريجياً إلى مدينة ذكية بالكامل. وقد نشأ مفهوم "المدن الذكية" قبل أكثر من عقد من الزمن، وهو يهدف إلى الإفادة من قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم الإدارة الحضرية لخلق مدن ليست متقدمة اقتصادياً واجتماعياً فحسب، بل ومصممة أيضاً لتحقيق الاستدامة البيئية الكاملة. إن الذهاب إلى

مفهوم المدن الذكية مباشرة، دون المرور بمفهوم ذكاء الأشياء يعد قفزاً على المفاهيم، حيث أن اندماج المعلومات والاتصالات في العمليات الأساسية للمدن الذكية المستدامة مهم لتحقيق الاستدامة الحقيقية، وبمقدور هذه التكنولوجيات أن تساعد في إنشاء تلك المدن من خلال الابتكار، وكذلك عبر إعادة تصميم العمليات القائمة، ويمكن أن يشمل ذلك تطبيقات وتكنولوجيات، أنظمة جديدة للطاقة. وباستطاعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن توفر نهجاً إستراتيجياً متكاملاً للاستدامة والذكاء في المدن الذكية، وأن تجعل منها عوامل تمكينية أساسية في التنمية الحضرية كما أنها تعد من المنظور التكنولوجي ذكاءً نتج عنه استخداماً أكثر مرونة وبساطة.

ويهدف هذا الاندماج إلى تشييد بنية تحتية صامدة، وترويج التصنيع الجامع والمستدام، ورعاية الابتكار لجعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة، وصامدة، ومستدامة. وبمقدور هذا الاندماج أيضاً أن يقوم بدور حاسم في النهوض بمستويات التعليم، وتحقيق المساواة بين المواطنين، والوعي بشأن مسائل حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون العالمي من أجل التنمية. وبذلك يصبح ذكاء الأشياء ركيزة أساسية من ركائز المدن الذكية. ولأن التكنولوجيا والتنافس التجاري لا يقفان عند حد معين، لذا كانت هناك رغبة مستمرة لتطوير ذكاء الأشياء إلى أبعد مما ذكر. ولاشك أن الإنترنت يمكن أن تكون البيئة المثالية للتواصل بين هذه الأشياء. فهل هذا يعنى أن الأشياء يمكن تفتح فيما بينها خط اتصال عبر شبكة الإنترنت شأنها شأن البشر حتى تطلق عليها إنترنت الأشياء؟ الجديد في الموضوع هو أن الأشياء سوف يصبح بمقدورها الاتصال مع بعضها البعض عبر الإنترنت من خلال بروتوكول الإنترنت، بعلم أو بدون علم البشر، فضلاً عن أن الأشياء يمكن أن تساعد الأشياء وتكملها. كما بات بمقدور الإنسان التحكم وإدارة الأشياء عن بعد من خلال الاتصال المباشر مع الجهاز الهاتفي أو أجهزة الحاسوب الشخصي في أي مكان في العالم. وبهذا تؤدى تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً حاسماً من خلال زيادة الكفاءة عبر قطاعات الصناعة وتمكين ابتكارات مثل أنظمة النقل الذكية والإدارة الذكية للمياه والطاقة والمخلفات يستدعى من خلالها تحسين التعاون وزيادة التكامل في عملية اتخاذ القرار من جانب مختلف أصحاب المصلحة، وهذا مجال رئيسي يمكن من خلاله تقديم المساعدة في إطلاق المجتمع العالمي على الخط بشأن المدن الذكية.

ويمكن تحقيق تحسينات رئيسية في الكفاءة من خلال بناء المدن الذكية في التوصيل البيني الأفقي بين الأنظمة مثل الطاقة، المياه، الصرف الصحي، إدارة المخلفات، النقل، الأمن، الرصد البيئي، إستخبارات الأرصاد الجوية. ويتطلب التوصيل البينى لهذه الأنظمة، وفى جوهر الأمر بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعمل كمحفزات لتحقيق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة ألا وهى النمو الاقتصادي، الاندماج المجتمعي، التوازن البيئي، ومن حيث هذه المسائل فإن باستطاعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقدم الدعم عبر خطط الرصد والإبلاغ الخاصة بانبعاث غازات ضارة، استهلاك الطاقة، كما أنها يمكن أن تساعد في توفير منتجات مستدامة باستخدام مبادئ التصميم المراعى للبيئة والممارسات الفضلى بما يغطى التطوير، والتصنيع ومعالجة المنتجات بعد انتهاء عمرها الوظيفى. إذن فإن المدن الذكية التي تعمل بتكنولوجيا الأشياء تعمل بتكنولوجيا تمدها بذكاء خاص بها، وهذه الأشياء لها القدرة لإنجاز المهام والوظائف دون تدخل البشر، عن إمكانية التواصل مع بعضها البعض من خلال الإنترنت، أو تعطى البشر الفرصة للتحكم والإدارة بها من خلال الاتصال بشبكة فائقة التقنيات لكن الإفادة الحقيقية من المدن الذكية ستأتي من خلال إسهامها في تحسين مختلف أوجه الحياة كالإسكان والمواصلات والتعليم والبيئة الطبيعية وسعادة السكان والعلاقات الاجتماعية.

كما تناول المؤلف المدخل الإستراتيجي لإيديولوجية المدينة الذكية وسبل تحقيق الأهمية العملية والتطبيقية لطبيعة المدن الذكية في المجتمعات العربية ومقومات ومبادئ تكوين وإدارة المدينة الذكية، وأساسيات إدارة تنفيذ وتطوير المدن الذكية. وتناول أيضاً الخدمات وتطبيقات المدن الذكية في إطار توفير وتحقيق المقومات السياسية والبيئية والاقتصادية والصحية والتعليمية والإستدامة، والتنقل الذكي بشكل يمثل الآلية في تنفيذها وتقديم الخدمة. ثم انتقل المؤلف إلى الحديث عن النماذج والخبرات العالمية في بناء المدن الذكية التي يمكن الإستفادة منها ودعم التحول الرقمي لدول المنطقة مثل الإمارات، السعودية ودعم التحول الرقمى في كل من سنغافورة، ماليزيا، لندن، الولايات المتحدة. وأخيراً تطرق المؤلف إلى الحديث عن الابتكار في الدول النامية.

الكتاب العشرون: اقتصاديات الجمارك (النظرية والممارسة):

أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب:. محمود حامد محمود.
- اسم الناشر: دار حميثرا للنشر.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2017.

ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تحتل الجمارك أهمية خاصة في الوقت الراهن في قلب الجهود الدولية التي ترمى إلى استكمال حلقات النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، حيث تتضح هذه الأهمية من خلال العناصر التالية:

1) تشمل كل صفقة تجارة دولية على تدخلين جمركيين على الأقل إحداهما عند التصدير والآخر عند الاستيراد. وبهذا تعد الطريقة التي تؤدى بها الجمارك دورها ووظيفتها في خدمة التجارة ذات تأثير جوهري على حركة السلع عبر الحدود السياسية لدول العالم المختلفة.

2) تتمثل أهداف الحكومات خاصة في الدول النامية في كل من تحقيق أقصى حصيلة ممكنة باعتبار أن الجمارك هي المصدر الأكثر أهمية لتزويد الخزانة العامة بالموارد السياسية المنتظمة، التعويل على الجمارك كخط دفاع أمامي لمكافحة المخدرات أو التهريب بأشكاله المختلفة.

3) ينظر فى الوقت الراهن إلى أداء الوظيفة الجمركية باعتبارها مصدراً لإقرار العديد من المعطيات والقيود غير الجمركية، ومدخل لفرض العديد من أشكال الضرائب والرسوم. ومن ثم فإن استكمال حلقات بناء نظام كوني للتجارة متعددة الأطراف، يجب ألا يغفل ما ينشأ عن دور الجمارك من عراقيل وقيود عند الحدود الجمركية لدول العالم المختلفة، وتعويق حركة التجارة الحرة بين الدول.

4) تقع على الجمارك مسؤوليات جديدة، ومنها الاعتماد عليها في تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية، مراقبة إدخال النفايات السامة والمواد الخطرة. ومن ثم فإن طبيعة العمل الجمركي، والأدوات الجمركية المستخدمة لابد وأن تتطور بالقدر الذي يسمح لها بالتجاوب مع هذه المهام الجديدة وتلك التطورات الحديثة.

ويتضح مما سبق أن الجمارك في الوقت الراهن خاصة في الدول النامية يجب أن تقوم بالتوفيق بين الأهداف المتعارضة التي تسعى إلى تحقيقها نتيجة لكل من الزيادة الرهيبة في حجم التجارة الدولية السلعية، اتساع نطاق الوظيفة الجمركية. أي بعبارة أخرى عليها أن توفق بين تحقيق الأهداف الملقاة على عاتقها من قبل حكومتها في صورة تنظيمات وفى نفس الوقت السعي إلى أداء دورها بما يفرز أدنى مستويات القيود في وجه التجارة المشروعة وحتى لا تحد الجمارك من التدفقات الدولية للتجارة الخارجية. وفى الوقت الراهن نشهد جهود تطوير وتحديث الإدارات الجمركية والتركيز على القضايا المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، والتدريب المهني لموظفي الجمارك، والاعتماد على أساليب إدارة الخطر في التدخل لرفع كفاءة العمل الجمركي. وأمام كل هذه القضايا، تزايد الاتجاه العالمي لصياغة النماذج والأساليب ذات الصيغة العالمية، والتي تسعى في المقام الأول إلى تطوير وتحديث الجمارك بما يقضى على كافة المعوقات التي تواجه التجارة عبر الحدود، جعل الجمارك أداة لزيادة حركة التجارة الدولية وليس إعاقتها والحد من تدفقاتها.